SAM
Rights & Liberties

شاهد وأثر

سلسلة ملفات حقوقية مصغرة - الإصدار 1

من البيت إلى الجبهة

مسارات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل ميليشيا الحوثي على ضوء التصعيد العسكري الأخير في تعز والساحل الغربي

تحقيق حقوقي وثائقي | أكتوبر 2026



منظمة سام الحقوق والحريات
تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)

من نحن؟

سام للحقوق والحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية, بدأت نشاطها في يناير 2016 وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة

[الفهرس]

العنوان	الصفحة
مقدمة: الحرب تعيد كشف تجنيد الأطفال	2
ظاهرة ممتدة عبر سنوات النزاع	3
دراسة حالة	6
أطفال من الجبهة إلى الأسر	7
«ياسر: «أشتاق أعود بيتنا وأرجع عند أهلي	7
صهيب: والده أخذه إلى المعسكر في الثالثة عشرة	7
الدورات الثقافية بوابة إلى الحرب	8
محمد: من الدروس إلى الجبهة	8
ناصر: خمسة وعشرون يوماً من التدريب قبل الأسر	8
ماذا تكشف الحالات؟	9
المدارس: من التلقي إلى التهيئة للقتال	10
المعسكرات: تدريب تخصصي وتعبئة للحرب	11
التدريب على الأسلحة والمهام العسكرية	11
التعبئة: حين يذهب الأطفال لمحاربة عدو لم يجدوه	11
القات والشمة والحبوب: آثار تتجاوز الجبهة	12
ادعاءات باستخدام مواد مؤثرة في الوعي	12
ما بعد الجبهة: الأسر والآثار النفسية	13
مسؤولية التجنيد والاحتجاز وسبل المساءلة	14
التكييف القانوني	14
أبرز النتائج	15
توصيات سام	15

"لا يقتصر أثر النزاعات المسلحة على الدمار المادي للبنى التحتية، بل يتجاوز ذلك ليطال الفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتهم الأطفال الذين يتم الزج بهم في أتون المعارك عبر شبكات استقطاب معقدة ومراكز تعبئة ممنهجة. يقدم هذا الإصدار قراءة حقوقية وميدانية في مسارات تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب اليمنية على ضوء التصعيد العسكري الأخير في تعز والساحل الغربي، متتبعاً مآسيهم بين خطوط المواجهة المشتعلة وقسوة الضياع والمصائر المجهولة."

مقدمة : الحرب تعيد كشف تجنيد الأطفال

أعاد التصعيد العسكري الذي شهدته محافظة تعز والساحل الغربي من قبل جماعة الحوثي خلال سبتمبر وأكتوبر 2026 قضية تجنيد الأطفال إلى واجهة الاهتمام الحقوقي، مع ورود معلومات عن وجود قاصرين في مواقع المواجهات العسكرية وبين من وقعوا في قبضة جماعة الحوثي. وبينما انصرفت الأنظار إلى التطورات الميدانية والخسائر البشرية، أعاد ظهور الأطفال في سياق القتال والاحتجاز طرح أسئلة جوهرية: كيف انتقل هؤلاء من المدارس والأسر إلى المعسكرات والجبهات؟ ومن استقطبهم ودربهم وأرسلهم للقتال؟ وماذا يحدث لهم عندما يصابون أو يقعون في الأسر؟

تتجاوز القضية مجرد وجود أطفال يحملون السلاح؛ إذ تكشف الشهادات عن مسارات قد تبدأ بالتعبئة الدينية والسياسية داخل البيئة التعليمية والاجتماعية، مرورا بالحوافز المالية والضغط الأسري، وصولا إلى التدريب العسكري والتوزيع على الجبهات. ولا تنتهي هذه المسارات بالخروج من القتال؛ فبعض الأطفال يواجهون الاحتجاز وإساءة المعاملة، أو يعودون إلى أسرهم محملين بالخوف والاضطراب وصعوبات الاندماج.

في هذا العدد من سلسلة «شاهد وأثر»، تستعرض منظمة سام للحقوق والحريات ثلاث إفادات لأطفال قالوا إنهم جندوا في سن مبكرة من قبل جماعة الحوثي، وإفادة رابعة لشخص لم يثبت عمره وقت التجنيد بصورة كافية، إلى جانب شهادة مختص عمل ضمن برامج لتأهيل الأطفال وإعادة دمجهم خلال الفترة 2017–2025. وتتبع الإفادات مراحل الاستقطاب والتدريب والنقل إلى الجبهات، وما تعرض له أصحابها من أخطار وانتهاكات محتملة أثناء القتال وبعد الوقوع في الأسر، مستعينة بتقارير أممية وحقوقية سابقة لفحص الأنماط المتكررة.

وتبرز حالتان مرتبطتان بمديرية صلو بمحافظة تعز لطفلين قالا إنهما جندا في الثالثة عشرة من قبل الجماعة، ثم نقلا إلى مواقع عسكرية قبل وقوعهما في قبضة الطرف المقابل. وتضمنت إفادتاهما مزاعم بالضرب والتهديد والإهانة وسوء المعاملة. كما تعرض إفادتان أخريان مسارات تجنيد بدأت عبر الدورات الثقافية أو الاتصالات المحلية، ثم انتقلت إلى التدريب في معسكرات بمحافظة ذمار وجبهات أخرى.

وتضع سام هذه الحالات في سياق التصعيد الأخير دون افتراض أن جميع عمليات التجنيد وقعت خلاله، أو أن الحالات المرتبطة بصلو أو مأرب أو غيرهما حدثت في الساحل الغربي. فإثبات الصلة المباشرة بالعمليات الأخيرة يستلزم تحديد تاريخ التجنيد والوجود في الجبهة والاحتجاز، وهو ما لم يكتمل في جميع الإفادات.

.

ظاهرة ممتدة عبر سنوات النزاع

تكشف البيانات الأممية والحقوقية عن استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع اليمني على نطاق واسع منذ عام 2014. فقد وثقت الأمم المتحدة تجنيد واستخدام 3,034 طفلا بين أبريل 2013 وديسمبر 2018, نُسبت 1,940 حالة منها إلى جماعة الحوثيين. وأعلنت اليونيسف في ديسمبر 2022 تحقق الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام 3,995 طفلا لدى أطراف النزاع بين مارس 2015 وسبتمبر 2022. كما أورد تقرير «عسكرة الطفولة»، الصادر عن منظمة سام والمرصد الأورومتوسطي في فبراير 2021, توثيق تجنيد 10,333 طفل من قبل جماعة الحوثي منذ عام 2014, ضمن نطاق ومنهجية التقرير. وتختلف هذه الحصائل في فتراتها ومعايير توثيقها, ولا يجوز جمعها, لكنها تقدم مؤشرات متراكمة على حجم الظاهرة وامتدادها الجغرافي والزمني.

الجهة المصدرة / التقرير	النطاق الزمني للتوثيق	تاريخ الإعلان	عدد الأطفال	التفاصيل والنطاق المنهجي
الأمم المتحدة	أبريل 2013 – ديسمبر 2018	بيانات أممية	3,034 طفلاً	نُسبت 1,940 حالة منها إلى جماعة الحوثي (63.9%), و1,094 حالة لأطراف أخرى (36.1%).
منظمة اليونيسف (تحقق الأمم المتحدة)	مارس 2015 – سبتمبر 2022	ديسمبر 2022	3,995 طفلاً	حالات تجنيد واستخدام أطفال تم التحقق منها لدى أطراف النزاع.
تقرير «عسكرة الطفولة» (سام والمرصد الأورومتوسطي)	منذ عام 2014 – فبراير 2021	فبراير 2021	10,333 طفلاً	حالات تجنيد أطفال من قبل الحوثيين ضمن نطاق ومنهجية التقرير.

جدول توضيحي (1): الحصائل الموثقة لتجنيد واستخدام الأطفال في اليمن عبر سنوات النزاع بحسب التقارير الأممية والحقوقية الواردة في التقرير

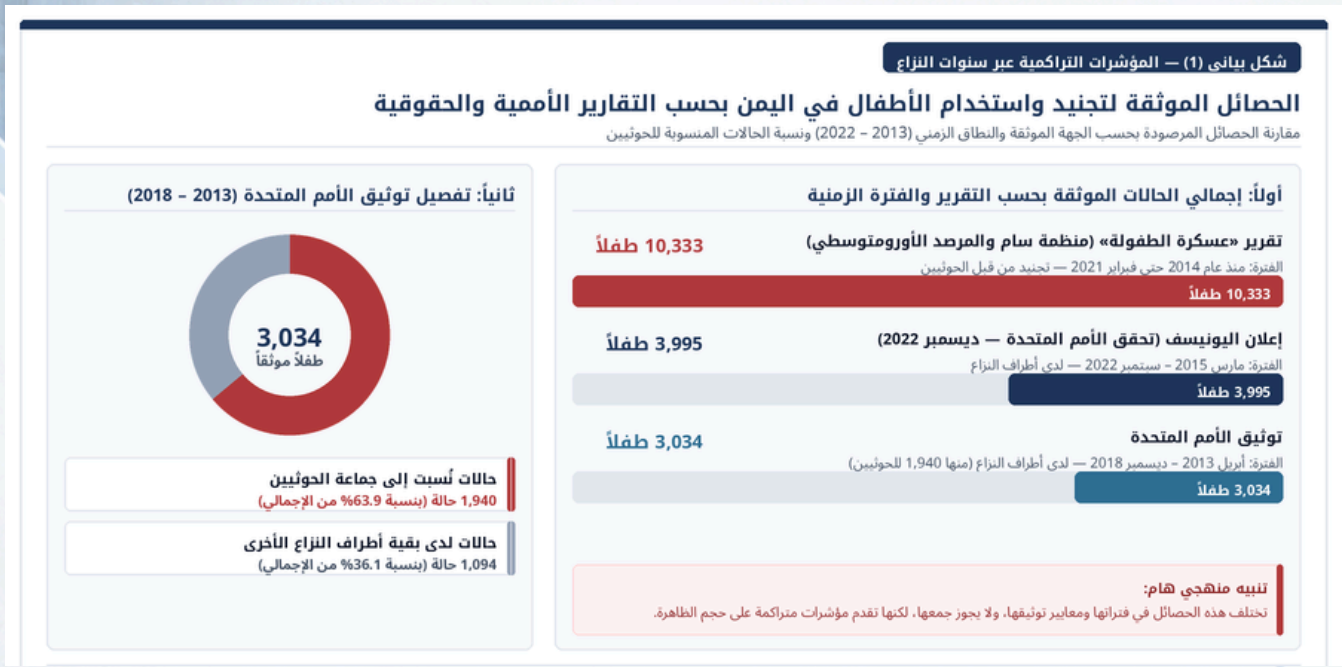

شكل بياني (1): مقارنة الحصائل الموثقة لتجنيد واستخدام الأطفال في اليمن عبر سنوات النزاع (تختلف الحصائل في فتراتها ومعايير توثيقها ولا يجوز جمعها)

تكشف البيانات الأولية التي حصلت عليها منظمة سام للحقوق والحريات خلال الربع الثالث من عام 2026 عن مؤشرات مقلقة بشأن حجم تجنيد الأطفال في اليمن والزج بهم في الأعمال القتالية. فقد رصدت المنظمة 222 حالة لأطفال تشير السجلات إلى تجنيدهم ومقتلهم في سياق النزاع المسلح، نُسبت إلى جماعة الحوثي، وتوزعت على 16 محافظة يمنية. وتركزت النسبة الأكبر من الحالات في ست محافظات، هي ذمار (37 حالة)، وصنعاء (34)، وحجة (33)، وصعدة (25)، وإب (24)، وعمران (21)، بإجمالي 174 حالة، تمثل نحو 78.4% من الحالات المرصودة.

وعلى مستوى الأعمار، توفرت بيانات عمرية لـ147 طفلًا، بينهم 69 طفلًا تتراوح أعمارهم بين 12 و14 عامًا، و78 طفلًا بين 15 و17 عامًا، فيما تعذر تحديد أعمار 75 طفلًا آخرين. وتبرز خطورة هذه المعطيات في صغر سن الضحايا واتساع نطاقهم الجغرافي، وما تثيره من مخاوف جدية بشأن استقطاب الأطفال وتجنيدهم وتعريض حياتهم للخطر. وتؤكد المنظمة أن هذه الأرقام جزئية وأولية، ولا تمثل الحصيلة الإجمالية للأطفال المجندين، إذ تقتصر على الحالات التي وصلت بياناتها إليها والمرتبطة بوفيات، ولا تشمل بالضرورة الأطفال الذين جرى تجنيدهم ولا يزالون على قيد الحياة. كما تواصل المنظمة التحقق من تفاصيل الحالات وأعمار الضحايا وظروف تجنيدهم ومقتلهم، تمهيدًا لاستكمال توثيقها وتحديد المسؤوليات القانونية عنها.

المحافظة / الفئة	عدد الحالات	النسبة (من 222)	التوزيع العمري (من إجمالي 222 حالة)	ملاحظات الرصد والتوثيق
1. محافظة ذمار	37 حالة	16.7%	الفئة (12 – 14 عاماً): 69 طفلاً (31.1%)	أعلى المحافظات تركيزاً في الحالات المرصودة.
2. محافظة صنعاء	34 حالة	15.3%	الفئة (15 – 17 عاماً): 78 طفلاً (35.1%)	المرتبة الثانية ضمن المحافظات الست الأعلى.
3. محافظة حجة	33 حالة	14.9%	مجموع محددي العمر: 147 طفلاً (66.2%)	المرتبة الثالثة ضمن المحافظات الست الأعلى.
4. محافظة صعدة	25 حالة	11.3%	تعذر تحديد أعمارهم: 75 طفلاً (33.8%)	المرتبة الرابعة ضمن المحافظات الست الأعلى.
5. محافظة إب	24 حالة	10.8%	—	المرتبة الخامسة ضمن المحافظات الست الأعلى.
6. محافظة عمران	21 حالة	9.5%	—	المرتبة السادسة ضمن المحافظات الست الأعلى.
إجمالي المحافظات الست الأعلى	174 حالة	78.4%	—	تتركز فيها النسبة الأكبر من الحالات المرصودة.
بقية المحافظات (10 محافظات أخرى)	48 حالة	21.6%	—	موزعة على 10 محافظات يمنية أخرى.
الإجمالي الكلي المرصود (الربع الثالث 2026)	222 حالة	100%	222 طفلاً (147 محددو العمر + 75 غير محددين)	أرقام جزئية وأولية مرتبطة بوفيات ونُسبت لجماعة الحوثي.

جدول توضيحي (2): التوزيع الجغرافي والعمري لحالات تجنيد ومقتل الأطفال المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2026 (إجمالي 222 حالة في 16 محافظة)

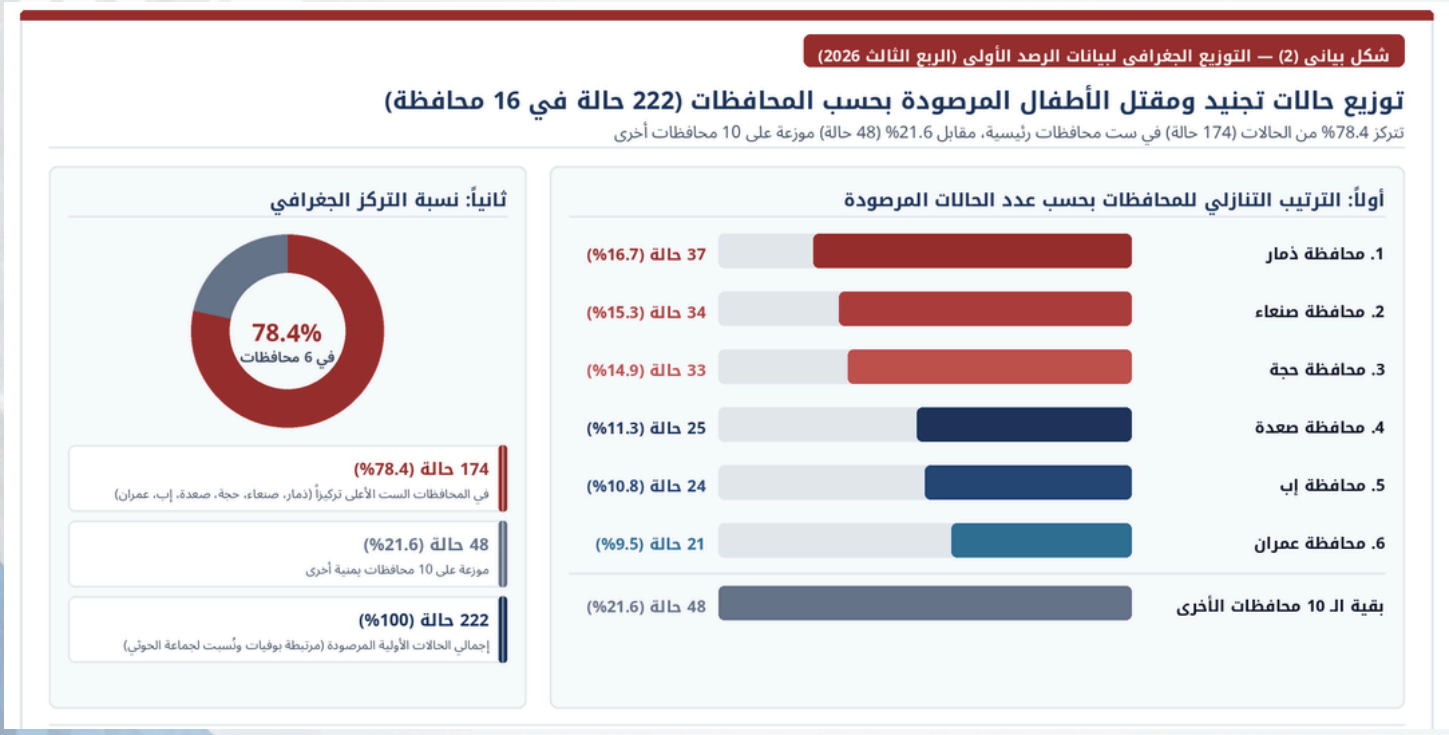

شكل بياني (2): التوزيع الجغرافي لحالات تجنيد ومقتل الأطفال المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2026 (222 حالة موزعة على 16 محافظة)



شكل بياني (3): التوزيع العمري للأطفال المجندين القتلى المرصودين خلال الربع الثالث من عام 2026 (222 طفلاً)

دراسة حالة

وتكتسب هذه المؤشرات دلالة متجددة في ضوء نتائج رصد ميداني حديث أجرته منظمة سام في قرية المربك، بعزلة جبل اللوز، مديرية الطيال بمحافظة صنعاء، حيث وثق راصدو المنظمة خمس حالات لأطفال تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عاما، أفادت المعلومات بجمعهم أو أخذهم من مدارس ومقرات محلية تابعة لجماعة الحوثي خلال الفترة من مطلع سبتمبر وحتى 16 أكتوبر 2026. وشملت الحالات ثلاثة أطفال أُخذوا من مدرستي قاع الصبلة وخالد بن الوليد، بينهم طفل يبلغ 14 عاما أفيد بنقله إلى جبهة مأرب، وطفلان يبلغان 13 عاما لم تتضح وجهتاهما، أحدهما ورد أنه مجهول المصير. كما وثق الراصدون أخذ طفلين آخرين يبلغان 15 عاما من مقر محلي للجماعة داخل القرية. وتضمنت المعلومات اسم شخص محلي نُسب إليه الإشراف على الاستقطاب، تحتفظ المنظمة ببياناته لاستكمال التحقق من دوره ومسؤوليته.

وتبرز أهمية هذه الحالات في تركزها داخل قرية واحدة خلال نحو ستة أسابيع، وفي ارتباط ثلاث منها بمؤسستين تعليميتين، فضلا عن صغر أعمار الأطفال وعدم وضوح مصير بعضهم. وهي معطيات تقدم مؤشرا ميدانيا مهما على استمرار مخاطر استقطاب الأطفال بالتزامن مع التصعيد العسكري الأخير، وتثير تساؤلات بشأن حجم الممارسة في القرى والمديريات الأخرى التي يصعب الوصول إليها، ودور المدارس والمشرفين المحليين في نقل الأطفال إلى المعسكرات والجبهات. ورغم أن الحالات الخمس لا تمثل عينة إحصائية تسمح بتقدير حجم الظاهرة على المستوى الوطني، وأن إثبات التجنيد العسكري في كل منها يتطلب التحقق من طبيعة الإلحاق والمهام المسندة، فإنها تكشف أهمية الانتقال من الحصائل العامة إلى التحقيق في الوقائع المحلية، وتتبع مصير الأطفال والجهات المسؤولة عن استقطابهم واستخدامهم.

رقم الحالة	العمر	مكان الأخذ / الاستقطاب	الوجهة / المصير المرصود	الفترة الزمنية والإشراف
الحالة الأولى	عاماً 14	مدرستا قاع الصبلة وخالد بن الوليد	أُفيد بنقله إلى جبهة مأرب	مطلع سبتمبر – 16 أكتوبر 2026 إشراف شخص محلي تحتفظ (المنظمة ببياناته
الحالة الثانية	عاماً 13	مدرستا قاع الصبلة وخالد بن الوليد	لم تتضح وجهته (ورد أنه مجهول المصير)	مطلع سبتمبر – 16 أكتوبر 2026
الحالة الثالثة	عاماً 13	مدرستا قاع الصبلة وخالد بن الوليد	لم تتضح وجهته	مطلع سبتمبر – 16 أكتوبر 2026
الحالة الرابعة	عاماً 15	مقر محلي تابع لجماعة الحوثي داخل القرية	أُخذ من المقر المحلي داخل القرية	مطلع سبتمبر – 16 أكتوبر 2026
الحالة الخامسة	عاماً 15	مقر محلي تابع لجماعة الحوثي داخل القرية	أُخذ من المقر المحلي داخل القرية	مطلع سبتمبر – 16 أكتوبر 2026

جدول توضيحي (3): بيان الحالات الخمس الموثقة في قرية المربك (عزلة جبل اللوز – مديرية الطيال – محافظة صنعاء، مطلع سبتمبر – 16 أكتوبر 2026)

أطفال من الجبهة إلى الأسر

ياسر: «أشتاق أعود بيتنا وأرجع عند أهلي»

كان ياسر في الثالثة عشرة من عمره، يدرس في الصف السادس الأساسي، ويعيش ضمن أسرة تضم تسعة إخوة، يعمل والدهم سائقا على سيارة قديمة توقفت عن العمل. ولم يكن أي من إخوته مرتبطا بالتجنيد، وفقا لإفادته، قبل أن يتواصل معه مشرف محلي يعرف بكنية «أبو بدر»، قدم له القتال باعتباره واجبا دينيا، وتحدث عن مبالغ مالية ومساعدات للأسر.

قال ياسر إنه ذهب برغبته ولم يتعرض لتهديد مباشر، لكنه أشار إلى تأثير الخطاب التعبوي والحوافز المالية، وذكر أنه كان يحصل على نحو ثلاثين ألف ريال شهريا. وانتقل إلى موقع عسكري في محافظة ذمار، يرجح أنه في نطاق مديرية آنس، حيث شاهد أطفالا آخرين قدر أعمارهم بين 12 و16 عاما. ولم يكمل دورة تدريبية منظمة، بحسب إفادته، قبل نقله إلى جبهة صلو بمحافظة تعز.

هناك حمل السلاح وأدى مهاما مرتبطة بالنقاط والرصد. وبعد مغادرته الجبهة ووصوله إلى منطقة الأقروض، وقع في قبضة الطرف المقابل، وقال إنه تعرض للضرب والتهديد والإهانة والتصوير. وعندما سئل عما يريده، لم يتحدث عن الحرب، وإنما قال: «أشتاق أروح بيتنا وأرجع عند أهلي».

تكشف روايته مسارا تداخلت فيه الحاجة الاقتصادية والتعبئة الدينية والاستقطاب المحلي، وانتهى بوجود طفل في الثالثة عشرة داخل جبهة عسكرية، قبل تعرضه، بحسب شهادته، لانتهاكات بعد خروجه من القتال. وهي وقائع تثير مسؤوليتين منفصلتين: مسؤولية تجنيده واستخدامه، ومسؤولية معاملته بعد وقوعه في قبضة الطرف الآخر.

صهيب: والده أخذه إلى المعسكر في الثالثة عشرة

لم يكن صهيب قد تجاوز الثالثة عشرة عندما اصطحبه والده إلى التجنيد، وفقا لإفادته. وكان تعليمه قد توقف عند الصف الثاني الابتدائي تقريبا. وقال إن والده، المرتبط بجماعة الحوثي، ضغط عليه للالتحاق، ونقله إلى معسكر في نطاق مديرية صلو.

أمضى صهيب نحو 55 يوما في المعسكر، الذي قدر وجود قرابة مائة طفل فيه، وتلقى تدريبات على استخدام البنادق والرماية والتمارين البدنية، إلى جانب محاضرات دينية وسياسية تناولت الحرب والجهاد و«العدو الأمريكي والسعودي». وذكر شخصين بكنيتي «أبو جبريل» و«الكرار»، قال إنهما توليا الإشراف على المعسكر والتدريب، دون أن تكون هويتهما ومسؤوليتهما الفردية قد استكمل التحقق منهما.

وبعد عودته مؤقتا إلى منطقته، نقل مجددا مع مجموعة قدر عددها بنحو عشرين شخصا، بينهم صغار في السن. وقال إنهم أبلغوا بأنهم سيعملون في مواقع خلفية، لكنهم نقلوا لاحقا إلى مواقع أمامية في جبهة صلو، حيث حمل السلاح وأصبح معرضا لمخاطر القتال المباشر.

حاول صهيب مغادرة الموقع قبل وقوعه في قبضة الطرف المقابل. وروى أنه تعرض للضرب الشديد، وشعر بأن حياته مهددة، كما وصف نقص الغذاء والرعاية الطبية أثناء الاحتجاز. وعندما سئل عمن يريد العودة إليه، اختار والدته، وأبدى تحفظا تجاه العودة إلى والده بسبب دوره السابق في تجنيده. أما العودة إلى القتال، فكانت إجابته عنها: «لا».

توضح هذه الحالة كيف يمكن أن يتحول الدور الأسري من الحماية إلى تسهيل التجنيد، وأن يجد الطفل نفسه بين سلطة الأسرة والتعبئة العسكرية، ثم في مواجهة مخاطر القتال والاحتجاز، دون ضمان العودة الآمنة إلى حياته السابقة.

الدورات الثقافية بوابة إلى الحرب

محمد: من الدروس إلى الجبهة

بدأ استقطاب محمد، الذي أفاد بأن عمره لم يتجاوز السادسة عشرة، عبر دروس ودورات دينية وثقافية قدمت له في محيطه المدني. وقال إن شخصا يعرف بكنية «أبو قاسم» تولى التواصل معه، وإن الخطاب الذي تلقاه تحدث عن «الدفاع عن الوطن» ومواجهة «العدوان»، إلى جانب حافز مالي قدر بنحو عشرين ألف ريال، دون أن يتضح ما إذا كان راتبا دوريا أو مساعدة.

انتقل محمد لاحقا إلى معسكر تلقى فيه تدريبات على استخدام السلاح والحركة والانتشار، إلى جانب محاضرات تعبوية. ثم نقل مع مجموعة إلى جبهة يرجح أنها في منطقة صرواح بمحافظة مأرب، حيث وزع على موقع عسكري لأداء مهام الحراسة أو القتال.

وانتهى وجوده في الجبهة عقب هجوم تعرض له الموقع، مع ورود معلومات عن إصابة محتملة في ساقه أو قدمه وخروجه من الجبهة أو وقوعه في الأسر. ولا تزال طبيعة الإصابة وتاريخها وموقع الجبهة والجهة التي احتجزته بحاجة إلى استكمال.

تكشف هذه الإفادة انتقال الطفل عبر مراحل متعاقبة: استقطاب ثقافي، وخطاب ديني وسياسي، وحافز مالي، ثم تدريب عسكري ونقل إلى الجبهة. وتثير تساؤلات بشأن حقيقة ما أبلغ به الطفل وأسرته عن طبيعة النشاط والوجهة النهائية.

ناصر: خمسة وعشرون يوما من التدريب قبل الأسر

تقدم إفادة ناصر مسارا آخر بدأ باتصالات محلية قال إنها أقنعته بالالتحاق بجماعة الحوثي، دون تهديد مباشر أو مقابل مالي لأسرته بحسب روايته. وكان يدرس قبل التحاقه، غير أن عمره وقت التجنيد لم يثبت بصورة نهائية، ولذلك لا يمكن اعتماد حالته ضمن الحالات المؤكدة لتجنيد الأطفال قبل استكمال وثائق العمر.

نقل ناصر إلى معسكر بمحافظة ذمار لم يعرف اسمه الدقيق، وأمضى فيه نحو 25 يوما، تلقى خلالها تدريبات على استخدام السلاح وفكه وتركيبه، إلى جانب المحاضرات الدينية والثقافية وترديد شعارات الجماعة. وذكر وجود آخرين وصفهم بأنهم أطفال، دون تحديد أعمارهم وأعدادهم بصورة دقيقة.

وبعد التدريب، نقل مع مجموعة إلى جبهة أخرى، ووردت في إفادته إشارة إلى محافظة البيضاء ضمن مسار الانتقال. وقال إن التعبئة صورت القتال باعتباره دفاعا عن الوطن ومواجهة لمن وصفهم القائمون عليها بـ«الدواعش والمرتزقة»، قبل توزيعه على موقع عسكري للحراسة أو القتال.
وانتهى وجوده في الجبهة عندما تعرض الموقع للهجوم. واختصر ما حدث بقوله: «هجموا علينا وأخذونا أسرى». ولم تتضح بصورة كافية ظروف احتجازه ومدته والجهة المسؤولة عنه.

ماذا تكشف الحالات؟

على الرغم من اختلاف ظروف الاستقطاب، تتقاطع الإفادات في الانتقال من البيئة المدنية إلى التدريب العسكري، ثم إلى المواقع القتالية. وتظهر دور الأسرة والمشرفين المحليين والدورات الثقافية والحوافز المالية في بعض الحالات، مع تفاوت المعرفة المسبقة بالمهمة العسكرية والقدرة على الانسحاب.
كما تكشف أن وقوع الأطفال في الأسر ليس نهاية تلقائية للمخاطر؛ فقد تنشأ انتهاكات جديدة من الجهات التي تحتجزهم. ويتطلب تقييم كل حالة التمييز بين تجنيد الطفل، والمهمة التي أدها، وظروف خروجه من الجبهة، وما تعرض له بعد ذلك، دون افتراض أن جميع الحالات مرت بالإجراءات نفسها أو خضعت لقيادة واحدة.

الإفادة	العمر والتعليم وقت التجنيد	قناة الاستقطاب والحافز المالي	المعسكر ومدة ونوع التدريب	الجبهة والمهام المسندة	ظروف الخروج والاحتجاز والانتهاكات المزعومة
1. ياسر	13 عاماً — الصف السادس الأساسي (أسرة من 9 إخوة، الأب سائق سيارة متوفّى)	مشرف محلي («أبو بدر»)، خطاب تعبوي ديني + نحو 30,000 ريال شهرياً ومساعدات	موقع عسكري بمحافظة ذمار (يرجح مديرية آنس)، شاهد أطفالاً (12–16 عاماً)، لم يكمل دورة منظمة	جبهة صلو (تعز) — حمل السلاح وأداء مهام مرتبطة بالنقاط والرصد	وصل إلى منطقة الأقروض ووقع في قبضة الطرف المقابل؛ مزاعم بالضرب والتهديد والإهانة والتصوير
2. صهيب	13 عاماً — توقف تعليمه عند الصف الثاني الابتدائي تقريباً	ضغط واصطحاب من والده المرتبط بجماعة الحوثي (دون ذكر مقابل مالي)	نحو 55 يوماً في معسكر بنطاق مديرية صلو (قرابة 100 طفل، إشراف «أبو جبريل» و«الكرار»): بنادق، رماية، بدني، محاضرات	أُبلغ بالعمل في مواقع خلفية ثم نُقل مع ~20 شخصاً إلى مواقع أمامية في جبهة صلو وحمل السلاح	حاول المغادرة ووقع في قبضة الطرف المقابل؛ مزاعم بالضرب الشديد وتهديد الحياة ونقص الغذاء والرعاية الطبية
3. محمد	لم يتجاوز 16 عاماً — محيط مدني	دروس ودورات دينية وثقافية عبر «أبو قاسم» + حافز مالي قدر بنحو 20,000 ريال	معسكر تدريب: استخدام السلاح، الحركة والانتشار، ومحاضرات تعبوية	نُقل مع مجموعة إلى جبهة يرجح أنها صرواح (مأرب) لأداء مهام الحراسة أو القتال	انتهى وجوده عقب هجوم على الموقع، مع معلومات عن إصابة محتملة في ساقه أو قدمه وخروجه أو وقوعه في الأسر
4. ناصر	لم يثبت عمره وقت التجنيد بصورة نهائية (كان يدرس قبل التحاقه)	اتصالات محلية وإقناع مباشر دون تحديد مباشر أو مقابل مالي لأسرته	نحو 25 يوماً في معسكر بمحافظة ذمار: استخدام السلاح وفكه وتركيبه، محاضرات وترديد شعارات (مع وجود أطفال)	إشارة إلى محافظة البيضاء ضمن مسار الانتقال، ووزع على موقع عسكري للحراسة أو القتال	تعرض الموقع للهجوم وأُخذ أسيراً («هجموا علينا وأخذونا أسرى»)

جدول توضيحي (4): مصفوفة مقارنة مسارات الاستقطاب والتدريب والقتال والاحتجاز في الإفادات الأربع المستعرضة

المدارس: من التلقي إلى التهيئة للقتال

تشير الشهادات التي استعرضتها سام إلى أن استقطاب الأطفال لا يبدأ بالضرورة داخل المعسكرات، بل قد ينشأ من المدارس والمراكز الثقافية والأنشطة المجتمعية، حيث تتاح فرص متكررة للوصول إلى التلاميذ والتأثير في أفكارهم وسلوكهم. وتظهر بعض الإفادات انتقال أطفال من دروس وأنشطة قدمت بوصفها تعليمية أو دينية إلى التدريب العسكري، فيما تكشف أخرى عن دور الأسرة والمشرفين المحليين في هذا الانتقال.

وقال مختص عمل في برامج تأهيل الأطفال وإعادة دمجهم خلال الفترة 2017–2025 إن المعلومات التي تلقاها من الأطفال تشير إلى دور محوري لبعض مديري المدارس والمشرفين المرتبطين بالحوثيين في الاستقطاب. ووصف ثلاث مراحل مرتبطة بالمستويات الدراسية: تبدأ الأولى من الصف الثالث حتى السادس، وتركز على تلقين الأطفال الأفكار والخطاب التعبوي؛ وتشمل الثانية الصفوف من السادس إلى التاسع، ويشجع خلالها الأطفال على نقل ما تلقوه إلى أسرهم وأصدقائهم والمشاركة في الأنشطة؛ أما الثالثة فتمتد من الصف التاسع إلى نهاية المرحلة الثانوية، حيث يجري، بحسب إفادته، توجيه بعض الطلاب الأكبر سنا نحو التدريب العسكري والقتال.

وأضاف المختص أن بعض عمليات الاستقطاب تتضمن وعودا لطلاب المرحلة الثانوية بالحصول على معدلات مرتفعة أو النجاح دون الالتزام الكامل بالامتحانات مقابل الالتحاق بالجبهات. كما تحدث عن تواصل بين بعض مديري المدارس، الذين قال إن الجماعة عينتهم بدلا من مديرين سابقين، والمشرفين المحليين وعقال الحارات لترتيب انتقال الطلاب إلى المعسكرات.

وتتقاطع هذه الإفادة مع رواية محمد الذي بدأ استقطابه عبر دورات دينية وثقافية، قبل نقله إلى التدريب ثم الجبهة. كما تتسق مع معلومات أوردتها هيومن رايتس ووتش في فبراير 2024 بشأن استقطاب أطفال من المدارس والأنشطة الثقافية، في سياق التعبئة المرتبطة بالحرب في غزة، ونقل بعضهم إلى معسكرات ومواقع عسكرية.

وتساعد هذه الشهادات على فهم كيف يمكن أن تتحول البيئة التعليمية من إطار لحماية الطفل وتنمية قدراته إلى قناة لاستقطابه، عندما تقترن الأنشطة التعبوية بوسائل فعلية لنقله إلى التشكيلات العسكرية. غير أن المشاركة في نشاط ثقافي أو صيفي لا تمثل، بذاتها، دليلا على التجنيد، كما أن التقسيم الذي وصفه المختص لا يكفي وحده لإثبات سياسة تنظيمية موحدة في جميع المدارس.
ويستلزم التحقق من هذه الممارسات جمع إفادات مستقلة من الطلاب والأسر والمعلمين، ومراجعة سجلات المدارس والأنشطة وقرارات تعيين المديرين وأي تعليمات تتعلق بنقل التلاميذ، مع تحديد الأشخاص الذين تولوا الاستقطاب والاتصال والنقل.

وتكتسب هذه المسارات أهمية خاصة في سياق الحرب الأخيرة، مع تعطل التعليم ونزوح الأسر وتراجع مصادر الدخل. فهذه الظروف قد تزيد قابلية بعض الأطفال للاستقطاب، لكنها لا تثبت وقوع تجنيد جديد دون أدلة تتعلق بكل حالة، ولا تعفي الجهات المسلحة من مسؤوليتها عن حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم.

المعسكرات: تدريب تخصصي وتعبئة للحرب

التدريب على الأسلحة والمهام العسكرية

بعد مرحلة الاستقطاب، ينتقل بعض الأطفال إلى معسكرات يتلقون فيها تدريبات عسكرية وتعبوية متفاوتة المدة والنوع. فقد وصف صهيب تدريبا استمر نحو 55 يوما في معسكر بصلو، شمل استخدام البنادق والرماية والتمارين البدنية، فيما تحدث ناصر عن دورة استمرت 25 يوما في ذمار، تلقى خلالها تدريبات على استخدام السلاح وفكه وتركيبه، إلى جانب المحاضرات التعبوية. أما ياسر فقال إنه لم يكمل دورة عسكرية منظمة قبل نقله إلى الجبهة.

ويقدم مختص التأهيل وصفا أوسع لطبيعة هذه المعسكرات، استنادا إلى روايات الأطفال الذين تعامل معهم؛ إذ قال إن بعضهم وزع على تدريبات تخصصية شملت استخدام الأسلحة الهجومية، وزراعة الألغام، وحفر الخنادق، فضلا عن المهام اللوجستية والاستطلاع وجمع المعلومات. وتشير إفادته إلى إعداد بعض الأطفال لأدوار عسكرية تتجاوز القتال المباشر، مع تفاوت المهام والمخاطر المرتبطة بها.

وأورد تقرير «عسكرة الطفولة» الصادر عام 2021 مواقع قال إنها استخدمت لاستقبال الأطفال أو تدريبهم، بينها معسكر 48 في منطقة السواد بصنعاء، ومعسكر حمزة في إب، ومواقع أخرى في صعدة وذمار وصنعاء. وتخص هذه المعلومات فترة التقرير السابق، ولا تثبت استمرار استخدام المواقع للأغراض نفسها خلال التصعيد الأخير.

وتثير الإفادات أسئلة بشأن من يحدد نوع التدريب، وكيف يوزع الأطفال على المهام، ومن يصدر قرارات نقلهم إلى الجبهات. وهي عناصر ضرورية لفحص المسؤولية الفردية عن التجنيد والاستخدام المحظورين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بأطفال دون الخامسة عشرة.

التعبئة: حين يذهب الأطفال لمحاربة عدو لم يجدوه

لا تقتصر المعسكرات على التدريب العسكري، بل تشمل، بحسب الإفادات، خطابا دينيا وسياسيا يصور المشاركة في الحرب باعتبارها واجبا، ويقدم أطرافا مختلفة بوصفها أعداء يجب مواجهتهم.
ويروي مختص التأهيل أنه سأل مجموعة من الأطفال الذين وصلوا إلى برنامج إعادة الدمج عن أسباب ذهابهم إلى الجبهة، فأجابوا بأنهم ذهبوا لمحاربة أمريكا وإسرائيل، لكنهم لم يجدوهما في المواقع التي قاتلوا فيها. وأضاف أن بعض الأطفال كانوا يكررون عبارات متشابهة، قبل أن يقر بعضهم، خلال جلسات التأهيل، بأنهم تلقوا توجيهات بشأن ما ينبغي قوله.

وتتقاطع هذه الإفادة مع ما ذكره صهيب عن المحاضرات التي تناولت «العدو الأمريكي والسعودي»، ومع شهادة ناصر الذي قال إن القائمين على التعبئة أخبروهم بأنهم سيواجهون «الدواعش والمرتزقة»، ورواية محمد عن الدورات التي قدمت القتال باعتباره دفاعا عن الوطن.

وتشير هذه الشهادات إلى أهمية التحقيق في مضمون الخطاب الموجه للأطفال، ومدى معرفتهم بحقيقة المهام والجهات التي سيواجهونها، ودور التلقين في تشكيل تصوراتهم. كما تكشف بعض الإفادات عن اختلاف بين المهمة التي يبلغ بها الطفل عند الاستقطاب والمهمة التي يؤديها لاحقا؛ فقد قال صهيب إنه أبلغ بالعمل في مواقع خلفية قبل نقله إلى المواقع الأمامية.

ولا يتوقف الاستخدام العسكري للأطفال على حمل السلاح، بل قد يشمل الحراسة والاستطلاع ونقل الذخائر والإمدادات، وهي مهام قد تعرضهم للخطر المباشر وتتطلب فحصا مستقلا لطبيعة ارتباطها بالأعمال العدائية.

القات والشمة والحبوب: آثار تتجاوز الجبهة

ادعاءات باستخدام مواد مؤثرة في الوعي

تضمنت شهادة مختص التأهيل معلومات مقلقة عن تعرض بعض الأطفال المجندين لمواد قالوا إنها تؤثر في وعيهم وسلوكهم أثناء وجودهم في المعسكرات والجبهات. وأوضح أن التعبئة داخل بعض المجموعات تبدأ بمجالس القات، ثم استخدام الشمة، قبل أن تتطور، وفقا لروايات بعض الأطفال، إلى تناول مواد أو حبوب مجهولة.

ونقل المختص عن أطفال أنهم كانوا يجدون حبوبا في أسفل أوعية حفظ مياه الشرب، فيما تحدث آخرون عن أنواع من الشمة عرفت لديهم بتسميات محلية مثل "الأوكار" و"الحوت"، كما ذكر أن بعض الأطفال وصفوا حبوبا قالوا إنها تقدم لهم قبل الهجمات، ويطلقون عليها «حبوب الشجاعة».
وفي إحدى أبرز الروايات التي نقلها، وصف طفل حالته أثناء الهجوم قائلا:"أنا مخدر ومشوش، أشوفهم مثل الذر، ويمكن أدوسهم بقدمي"، مضيفا أنه عندما يفيق ينهار ويبكي. وتصف الرواية اضطرابا في الإدراك والانفعال، لكنها لا تسمح، وحدها، بتحديد سببه الطبي أو إثبات تناول مادة معينة.

وأشار المختص إلى ملاحظته حالات من التوتر والقلق وصعوبة التكيف لدى بعض الأطفال العائدين إلى أسرهم، فيما تحدث عن رغبة بعضهم في العودة إلى المعسكر حيث يشعرون، بحسب وصفهم، بنوع من الهدوء. كما أشار إلى احتمال استخدام منشطات أو مواد مخدرة، وورد ذكر الهيروين ضمن تفسيره لما رواه الأطفال.

وتتعامل سام مع هذه المعلومات بوصفها ادعاءات جدية تستوجب تحقيقا طبيا وتوثيقيا مستقلا؛ إذ لا تتضمن المواد المتاحة نتائج فحوص مخبرية أو سجلات علاجية أو عينات تثبت نوع الحبوب أو الشمة أو ارتباطها بالتغيرات السلوكية الموصوفة , كما لا يجوز الخلط بين تعاطي القات والشمة, وإعطاء أدوية أو مواد مجهولة دون علم الأطفال, أو الجزم بوجود ممارسة منظمة للتخدير قبل استكمال الأدلة.

ويستدعي التحقيق تحديد أوصاف المواد وظروف تناولها والأشخاص الذين قدموها, والاستعانة بمختصين في طب الأطفال والسموم والصحة النفسية, مع ضمان سرية الإفادات وعدم تعريض الأطفال للوصم أو الخطر.

ما بعد الجبهة: الأسر والآثار النفسية

لا تنتهي آثار التجنيد بانتهاء المهمة العسكرية. فقد وصف أطفال خرجوا من الجبهات الخوف والقلق والكوابيس وصعوبة العودة إلى الحياة الأسرية, إلى جانب الخشية من إعادة تجنيدهم. وأوضح مختص التأهيل أن بعض الأطفال كانوا يصلون إلى برامج إعادة الدمج وهم يرددون عبارات تعلموها خلال التعبئة, ويحتاجون إلى وقت ودعم متخصص حتى يتمكنوا من التعبير عن تجاربهم بصورة أكثر استقلالا.

وتظهر هذه المعاناة في رواية ياسر الذي طلب العودة إلى أسرته, وفي حالة صهيب الذي اختار والدته وأبدى رفضه العودة إلى والده بسبب دوره في تجنيده. ولا تشكل هذه الإفادات تشخيصا نفسيا, لكنها تكشف عن احتياجات تتعلق بالأمان والتعافي واستعادة الروابط الأسرية.

كما تحدث مختص التأهيل عن إجراءات لمساعدة الأطفال الذين خرجوا من القتال أو وقعوا في الأسر, بما فيها التواصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمساعدة في الوصول إلى الأسر, وإخضاع بعض الأطفال لبرامج تأهيل استمرت نحو ثلاثة أشهر. وتخص هذه المعلومات الحالات التي تعامل معها خلال فترة عمله, ولا تعني أن الإجراءات ذاتها اتبعت مع جميع المحتجزين.

وتثير إفادتا ياسر وصهيب بشأن الضرب والتهديد والإهانة وسوء ظروف الاحتجاز ادعاءات تستوجب تحقيقا مستقلا؛ فمسؤولية الجهة التي جندت الطفل لا تلغي مسؤولية الجهة التي تحتجزه عن سلامته ومعاملته الإنسانية. كما أن عودة الطفل إلى أسرته لا تحقق الحماية الكاملة إذا بقي معرضا لإعادة التجنيد أو حرم من التعليم والعلاج والدعم النفسي والاجتماعي.

مسؤولية التجنيد والاحتجاز وسبل المساءلة

التكييف القانوني

يحظر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة, في مادته الرابعة, على الجماعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة للدولة تجنيد الأشخاص دون الثامنة عشرة أو استخدامهم في الأعمال العدائية, في أي ظرف. ولا ترفع موافقة الطفل أو أسرته هذا الحظر.

كما يعد تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة, إلزاميا أو طوعيا, في القوات أو الجماعات المسلحة أو استخدامهم للمشاركة الفعلية في الأعمال الحربية, جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية بموجب المادة 8(2)(هـ)(7) من نظام روما الأساسي, متى توافرت عناصر الجريمة. ويظل تجنيد الأطفال بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة لدى الجماعات المسلحة محظورا وفق القواعد المنطبقة, وإن كان وصف جريمة الحرب المذكورة في نظام روما يتطلب أن يكون الطفل دون الخامسة عشرة.

وتستوجب إفادات الأطفال الذين قالوا إنهم جندوا في الثالثة عشرة التحقيق في الوقائع التي قد تستوفي عناصر جريمة الحرب, بما يشمل إثبات العمر والجهة المجندة وطبيعة المهمة العسكرية ودور الأشخاص الذين تولوا الاستقطاب والتدريب والنقل والاستخدام.

وفي المقابل, تلزم المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف أطراف النزاع بمعاملة الأشخاص الذين أصبحوا خارج القتال معاملة إنسانية, وتحظر التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة والاعتداء على السلامة البدنية. ويحتفظ الأطفال بضمانات الحماية الخاصة أثناء الاحتجاز, بصرف النظر عن الجهة التي جندتهم أو دورهم السابق في القتال.

وبالتالي, فإن الادعاءات المتعلقة بالضرب والتهديد والإهانة والتصوير وسوء المعاملة تستوجب التحقيق وتحديد المسؤوليات بصورة مستقلة عن جريمة التجنيد, مع ضمان عدم استخدام الأطفال المحتجزين في الدعاية أو إخضاعهم للإكراه أو التشهير.

أبرز النتائج

تظهر الإفادات التي استعرضتها سام مسارات مختلفة لاستقطاب الأطفال, تشمل البيئة الأسرية والتعليمية والمشرفين المحليين والدورات الثقافية والحوافز المالية, ثم نقلهم إلى معسكرات ومواقع عسكرية. وتشير شهادة مختص التأهيل إلى تدرج بعض عمليات التعبئة وفق المراحل الدراسية, وإلى تدريب بعض الأطفال على مهام عسكرية تخصصية, وهي معلومات تتطلب تحقيقا إضافيا لتحديد مدى انتشارها والمسؤولين عنها.

كما تتضمن الإفادات مزاعم باستخدام مواد مجهولة قد تؤثر في الوعي والسلوك, وادعاءات بإساءة معاملة أطفال بعد وقوعهم في الأسر, وأوصافا لآثار نفسية واجتماعية استمرت لدى بعضهم بعد الخروج من الجبهات. ولا تكفي الأدلة المتاحة للجزم بطبيعة المواد المزعومة أو تشخيص الاضطرابات النفسية أو تحديد مسؤولية أفراد بعينهم.

وتبين الحالات أن وجود طفل في الجبهة قد ينشأ عن مسارات بدأت قبل وصوله إلى موقع القتال بمدة طويلة. ولذلك فإن ظهور أطفال خلال التصعيد الأخير لا يحدد, بمفرده, تاريخ تجنيدهم, ولا يسمح باستخلاص حصيلة جديدة أو نسبة جميع الحالات إلى الساحل الغربي دون التحقق من تواريخها ومواقعها.

توصيات سام

- تدعو منظمة سام جماعة الحوثي إلى الوقف الفوري لتجنيد الأطفال واستخدامهم, وإنهاء استغلال المؤسسات التعليمية والأنشطة الثقافية في التجنيد, والكشف عن الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتيسير خروجهم الآمن وإحالتهم إلى آليات حماية وتأهيل متخصصة.
- كما تطالب جميع الأطراف والسلطات المعنية بحصر الأطفال الذين وقعوا في الأسر أو الاحتجاز خلال العمليات الأخيرة, وضمان معاملتهم الإنسانية, وتمكين الجهات الإنسانية المختصة من الوصول إليهم, والتحقيق المستقل في ادعاءات الضرب والتعذيب والإهانة والإكراه وسوء ظروف الاحتجاز.
- وتوصي المنظمة بالتحقيق في مسارات الاستقطاب والتدريب والنقل إلى الجبهات, وتحديد المسؤوليات الفردية وفقا للأدلة, وإجراء تحقيق طبي متخصص في الادعاءات المتعلقة بإعطاء الأطفال مواد مخدرة أو مؤثرة في الوعي, مع حماية الأطفال والشهود.
- وتؤكد سام ضرورة توسيع برامج التأهيل وإعادة الدمج, وضمان التعليم والرعاية النفسية والاجتماعية ولم الشمل الأسري, ووضع ترتيبات تمنع إعادة تجنيد الأطفال بعد عودتهم إلى أسرهم.